



كلمة وفد جامعة الدول العربية

أمام

المؤتمر الدولي الثالث من أجل تمويل التنمية

أديس أبابا ، 13- 16 يوليو 2015



دولة هيلامريام دسالن رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية
الديمقراطية رئيس المؤتمر.

معالي بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.

معالي سام كوتيسا رئيس الجمعية العامة الدورة 69.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة.

السيدات والسادة.

يسعدني باسم جامعة الدول العربية أن أضم صوتي إلى من سبقني في
تقديم التهنية إليكم السيد الرئيس على انتخابكم رئيسا للمؤتمر وكذلك هيئة
المكتب، وأن أتقدم بخالص الشكر إلى البلد المضيف إثيوبيا على احتضانها
للمؤتمر وتوفير سبل نجاحه ، وأهنئ كل من شارك في مراحل الإعداد
للمؤتمر، ولقد أكد كافة المتحدثون ثقتهم في حنكة وحكمة رئيس المؤتمر
التي ستمكن من التوصل إلى النتائج المرجوة.

السيد الرئيس

ينعقد هذا المؤتمر في توقيت هام للغاية شهد فيه العالم منذ اعتماد
توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي للتنمية في عام 2002 ، ومرورا
بمؤتمر الدوحة الدولي للمتابعة لعام 2008 تطورات مختلفة وعميقة حققت
خلالها اقتصادات بعض الدول تقدما، بينما عجزت أخرى عن ذلك بسبب
تحديات معقدة ومتداخلة ربما كان أبرزها التفاوت في سرعة هذه



التطورات بين الدول مما أنتج فجوة متزايدة ، وكذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية والنزاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

لقد قامت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ككتلة اقتصادية هامة منذ اعتماد الحزمة الأولى من أهداف التنمية للألفية في عام 2000 وما تلاه من توافقات في مونتيري والدوحة، بجهود مقدرة وشجاعة في مجال تعزيز التنمية المستدامة المتمثلة في استئصال الفقر، والنمو وتوفير فرص العمل وتطوير القطاع الخاص والتجارة الحرة ، وتنفيذ أهداف التنمية للألفية وتوفير التمويل اللازم لمشروعاتها ، وتعززت هذه الجهود بالعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية حيث تم منذ عام 2009 تخصيص قمة تنموية عربية اقتصادية اجتماعية دورية تعقد كل عامين، ومواصلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمفاوضات المتعلقة بها، والتحرك العربي الجماعي في مفاوضات تغير المناخ، وتنفيذ الاتفاقيات العربية الموحدة في المجال الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز التجارة البينية ووضع وتنفيذ استراتيجيات عربية في مجالات تطوير البنية التحتية كالربط البري والسككي وفي مجال التخطيط المتكامل لمصادر الطاقة والربط الكهربائي وإطلاق مبادرات مشتركة تتعلق بالتنمية المستدامة في العالم العربي والحد من المخاطر، وينبغي هنا التعبير عن وافر الشناء للمؤسسات التنموية والتمويلية العربية على المستوى الوطني من مصارف وصناديق وقطاع خاص، وكذلك المؤسسات التنموية العربية التي زادت من حجم رؤوس أموالها وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق



النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات.

السيد الرئيس

لقد بذلت مجهودات مخلصه على المستوى العربي المشترك في تحديد الأولويات المستقبلية للتنمية العربية، والسعي لتضمينها في الحزمة الجديدة لأجندة التنمية المرتقبة لما بعد عام 2015 التي نأمل بأن تكون أكثر طموحا وترابطا وشمولا، وأن تحترم المبادئ والأعراف العربية المتعلقة بالأسرة والعلاقات الاجتماعية الطبيعية، وأن تعزز المكاسب التي تحققت في كل من مونتيري والدوحة عن طريق إجراءات إضافية متوازنة ضمن شراكة دولية تعتمد على روح عالية من التضامن والمسئولية من أجل تحقيق نمو يتسم بالقوة والاستمرارية، ويسمح بازدهار الاستثمار وكفاءة وشفافية استخدام الموارد المتاحة.

وفي الختام ، إننا في جامعة الدول العربية نعتقد بأن نتائج مؤتمرنا هذا واعتماد حزمة ثانية من الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام 2015 خلال القمة العالمية القادمة، ينبغي أن تراعي بعض الشواغل المشروعة من بينها ما يلي:

- إن التوافق الذي سنتوصل إليه في هذا المؤتمر الهام ينبغي أن يكون مدعوما بتوفر إرادة سياسية حقيقية، والتخلي بالمسئولية المشتركة، وأن يعزز العمل الدولي وأدواته في مجال التنمية المستدامة وحشد الأموال من خلال شراكات متوازنة تعمل وفق مبدأ الكل رابح، والتزامات واضحة تستهدف حصول الدول النامية على تمويل مستدام، وفرص مناسبة من المساعدة الفنية ونقل التكنولوجيا، ودعم جهودها الوطنية الرامية إلى



تعبئة الموارد المالية المحلية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- مراعاة حقيقة أنه لا تنمية بدون سلام وأمن واستقرار، وبالتالي لا مناص من بذل جهود مخصصة منسقة ونشطة لتسوية النزاعات التي تعصف بالعديد من الدول والمناطق، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود المتمثلة في تهريب المخدرات والسلاح والبشر والهجرة غير الشرعية.

- مواصلة تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية على أسس غير تمييزية تحترم خصوصياتها وسيادتها، مع التأكيد على الالتزام بنسبة 0,7% من إجمالي الدخل الوطني، مع تخفيف وطأة الديون، ومواصلة سبل البحث عن مصادر وآليات تمويلية مبتكرة.

- تعزيز جهود الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد وغسيل الأموال وغيرها من الظواهر المعيقة لعملية النمو والتنمية.

- تطوير المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وإصلاح هيكلها، وتعزيز مشاركة الدول النامية في عمليات صنع القرار فيها، واعتماد نظام تجاري دولي عادل ومنصف، وتيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أخذاً في الاعتبار خصوصيات الدول النامية.